

الأبعاد السوسيو-اقتصادية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي

على الأمن الوطني الجزائري

The Socio-economic Dimensions of the French Military Intervention in Mali on the Algerian National Security

د. بن علي عفاف

affaf1987@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/11/29

تاريخ الاستلام: 2019/01/15

الملخص : يعتبر التدخل العسكري الفرنسي في مالي إحدى التحديات الأمنية التي انعكست على الأمن الوطني الجزائري بمختلف أبعاده الاقتصادية و الاجتماعية الأمر الذي وضع الجزائر أمام معضلات أمنية معقدة تتطلب منها تبني وبناء إستراتيجيات طويلة المدى بما تطرحه من مداخل ورهانات داخلية وخارجية تضمن لها التصدي لمخرجات ذلك التدخل في محيطها الجيوسياسي من جهة ومن جهة أخرى تعمل على تعزيز دورها الريادي الإقليمي و الافريقي .

الكلمات المفتاحية : الأبعاد السوسيو-اقتصادية، التدخل العسكري، شمال مالي، الأمن الوطني الجزائري، الإستراتيجية الجزائرية .

Abstract The French Military intervention in Mali is one of the security challenges that have reflected on the Algerian Security environment in all its economic and social dimension , which has put Algeria in the face of complex security dilemmas require the adoption and implementation of long term strategies with internal and external inputs and insurances to ensure that they take into account the results of this intervention in this geopolitical environment on the one hand, and on the other hand is working to strengthen its regional and African leadership role.

Key Words: Socioeconomic dimensions, Military intervention, Northern Mali, Algerian national security, Algerian strategy.

JEL Classification : H56.

*مرسل المقال: بن علي عفاف (affaf1987@yahoo.fr).

المقدمة:

إن ما يشهده الساحل الأفريقي من أزمات ومطالب انفصالية وتنامي للنشاط الإرهابي لما تعانيه وحداته من غياب للتنمية و الأمن، وهو المشهد الذي يتكرر مجدداً في مالي و يجعل منها عاملاً لاستقطاب الاهتمام الدولي و محلاً لأطماع القوى الكبرى و التي راحت تسوّق لاستراتيجيات عسكرية على غرار التدخل العسكري الفرنسي في شمالها بالنظر إلى رواسب تلك العلاقات التاريخية المنصبة في كنف الإرث الإستعماري الذي تقدمه فرنسا و يجمعها بهذه الجمهورية والتي شخصنة تلك الروابط و دسترتها وفقاً لاتفاقيات إلزامية أو عبر تلك النخب الحاكمة التابعة لدائرتها السياسية والمدافعة عن ثقافتها الفرنكفونية .

وان كان هذا التدخل العسكري ذو ابعاد انسانية في نظر بعض المختصين في الشؤون الإقليمية ، إلا أنه يظل في ثوابت وتصورات الجزائر تهديداً مباشراً لأمنها الوطني بمختلف أبعاده السوسيو-اقتصادية ، وهو الأمر الذي يستدعي منها الحيلة والترقب لما يحمله من معضلات تساهم في تغييب الأطر الدبلوماسية والمساس بسيادة الدول المستقلة.

ومن هنا حاولنا في دراستنا الإجابة على الاشكالية التالية : كيف لأبعاد التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي بما تحمله من مخرجات أمنية وسوسيو-اقتصادية ان تؤثر على الأمن الوطني الجزائري ؟ ولالإجابة على هذا الإشكال وضعنا لدراستنا الفرضية الموالية : إنّ إدراك مدى تأثير تبعات التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي على المنظومة الأمنية الجزائرية يرتكز بمدى هندسة و تفعيل المقاربة الجزائرية السوسيو-اقتصادية بالشكل الذي يضمن لها بناء استراتيجية تنموية بعيدة المدى تكفل لها تحقيق الريادة وامتلاك القدرة .

وعليه تسعى دراستنا من خلال هذه المداخلة إلى الكشف عن مختلف الأبعاد و العوامل والمتغيرات التي أفرزها التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي أو تلك التي ساهم في استفحالها -على حدٍ سواء- والتي كان لها الأثر على البيئة الأمنية الجزائرية وذلك وفق محورين إثنين وهما :

- مخرجات التدخل العسكري الفرنسي وآثاره على الأمن الوطني الجزائري.
- الجهود الجزائرية في مواجهة تحدي التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

1. مخرجات التدخل العسكري الفرنسي وآثاره على الأمن الوطني الجزائري :

يعتبر التدخل الأجنبي العسكري في شؤون الدول الداخلية طوعية أو غير ذلك إشكالية تواجه مختصي الدراسات القانونية و السياسية، كونه يشرع لمسألة إلغاء الحرية السياسية ويعوّض ويحد من سيادة الدولة على إقليمها وشعبها بغض النظر عن دوافعه الإنسانية على الصعيد الظاهري ، إلا أن واضعو الأطر القانونية و المحللون للسياسة الدولية بما يتعلق بالسلطة والسيادة السياسية للدولة ينطلقون في دراساتهم لظاهرة التدخل العسكري من حتمية النتائج الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية الناتجة عنه بالمقارنة بمجموعة التدخلات العسكرية التي شهدتها المجتمع الدولي منذ القديم قصد اشباع المصالح الوطنية للدول وباعتبار ان التدخل الفرنسي العسكري في مالي ليس سوى إضافة جديدة بقالب إنساني دفاعي إلى سجل التدخلات الدولية في شؤون الدول المغلوب على أمرها، فهو يمثل - كما سبق و ذكرنا- المتغير المستقل والذي كانت له تأثيرات إقليمية مسّت الجزائر منها على وجه الخصوص لما تتقاسمه من جوار كبير مع دولة مالي، وفي ذلك سيعتني هذا العنصر من دراستنا بأهم الأبعاد الأمنية و الاقتصادية والمجتمعية كمخرجات وتوابع للتدخل العسكري الفرنسي على أمن واستقرار الجزائر.

1.1. الأبعاد الأمنية و الاقتصادية:

إن تدويل الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي والتدخل الأجنبي فيها قد حولها إلى حاضنة للإرهاب العالمي إذ ساهمت عسكرة الأزمة وانتشار الطائفية في توسيع بؤرة التطرف التي تُرجمت في مسلسل اختطاف الجماعات المسلحة للأجانب ناهيك عن العمليات المسلحة ضد جيوش دول الساحل الأمر الذي أكسب تلك التهديدات طابع اللئونة، فبعد موافقة الجزائر بعبور حدود فضاءها الجوي والقصف من خلاله نتيجة للانفلات الأمني بالحدود اضافة إلى هشاشة الأجهزة الأمنية لدول الجوار والتي كان لها الدور المباشر في تنامي النشاط الارهابي إذ وصل الى المساس بأمن وسلامة الأراضي الجزائرية في حد ذاتها، حيث جاء رد فعل الجماعات الارهابية على التدخل في هجوم على قاعدة الحياة أو ما يسمى "مركب الغاز تقنتورين" بـ "إن أميناس" في 16 جانفي 2013 (B.Fodil 2013, p.11-13, M.Hakim, 2013, p.11-13) المعالج للغاز الطبيعي والغاز المكثف بطاقة انتاجية تقدر بـ 9 مليار متر مكعب في العام الذي يستخرج من حقول تقنتورين و حاسي فريدة وغيرها والذي يتربع على مساحة 10 هكتارات ويُشغّل أكثر من 790 عامل منهم 134 أجنبي من أصل 26 جنسية مختلفة: (مجلة الجيش، 2013، ص14) لتؤكد بذلك الجماعات الارهابية على أهم أهدافها المتمثلة في القضاء على "العدو البعيد" باستهداف "العدو القريب"، الأمر الذي طرح مسألة تدويل الصراع عبر الاقتصاد من الجنسيات المختلفة و الضغط على الجزائر للاستجابة لمطلب الإرهابيين: (منصور لخضاري، 2012/2013، ص455)

هذا بالإضافة الى تزايد النشاط الإرهابي بالتماشي مع الإجرام التنظيمي الذي تعرفه المناطق الملاصقة للحدود الجزائرية مع الجمهورية المالية والذي يتغذى على يد جهات وأطراف خارجية تساعده على تنمية قدراته وامكانياته العسكرية مما يفرض على الجزائر استراتيجية دفاعية تعمل على رد الأذى عن أراضيها وما يؤكد ذلك تلك الإحصاءات العملياتية التي لا تنفك تصرح بها مصالح الأمن الجزائرية ووزارة الدفاع الوطني الجزائر بشكل قد أصبح

دوري فيما يخص نشاط مفارز جيشها الاستنفارية في مواجهة مهربي المخدرات والجريمة المنظمة من جهة ومكافحة المد الإرهابي من جهة ثانية، إذ بلغت سنة 2015 كل مستويات التصور غير مسبقة لما حققته قوات الأمن الجزائرية من ارقام مهولة في هذا الصدد إذ تم توقيف أزيد عن 1514 تاجر مخدرات، منهم 53 أجنبي بالإضافة إلى القبض على 2076 مهرب للسلع منهم 543 أجنبي و1977 منقب عن الذهب يشير المصدر الى أن أغلبهم أجانب 1274 منهم من جنسيات إفريقية ضف الى ذلك الكميات الهائلة التي تم حجزها من قطع السلاح لدى المهربين وتجار المخدرات والمنقبين عن الذهب و الأعداد الكبيرة للشاحنات والمركبات رباعية الدفع ناهيك عن ما أوقفته حرس الحدود الجزائرية وقوات الأمن من مهاجرين غير شرعيين لما تعدى 2718 مهاجر سري معظمهم افارقة: (مجلة الجيش، 2016، ص20-ص21).

كما تشير بعض الدراسات الأكاديمية في هذا الصدد أنه وبفعل تزايد الأعداد والتدفقات الضخمة للمهاجرين غير شرعيين النافذين من المناطق الجنوبية إلى المدن الكبرى بالساحل الشمالي الجزائري ولاسيما بعد موجة الهروب التي عرفها الشمال المالي لما انساق من توترات وتأزم للأوضاع بعد العملية العسكرية لفرنسا هناك قد يكون له مؤدا خطير على الأمن الإقتصادي للجزائر وذلك من خلال الإخلال بالتوازن الإقتصادي وقد تذهب إلى إحداث اضطرابات في التنمية الاقتصادية لما تشكله من يد عاملة رخيصة وتساعد على انماء سوق العمل غير شرعي و انتشار السوق السوداء وتطوير طرق تزوير الوثائق و الاوراق المالية وتوزيعها بالأسواق بالشكل الذي يضر بالاقتصاد الوطني للجزائر: (الأخضر عمر الدهيمي، 2010، ص05).

● و لا يسعنا ان نتناسى مسألة تنامي الفكر الانفصالي في الجوار على إثر محاولات قيام الكيان الأزوادي بالقرب من الأراضي الجزائرية والذي غذته التدخلات الأجنبية وسياسات التهميش والعنصرية للسلطات المالية في مقابل الإحتجاجات التي شهدتها بعض ولايات الجنوب في السنوات الماضية الأخيرة ليس لشيء إلا لتلبية مطالب تنمية وحاجات أساسية و خدمتية وتذكيراً منها للدولة بمسؤوليتها اتجاه هذه المناطق المأهولة بالأحداث التي شغلت الرأي العام المحلي والأجنبي والذي أثار التخوف من إحتماالية انتقال العدوى الى الجنوب الجزائري في إشارة إلى الاضطرابات التي عرفتها ولاية غرداية بالجنوب الشرقي للجزائر في مرحلة سابقة: (فاطمة بقدي، 2013، ص16) ناهيك عن استفحال الجريمة المنظمة وانتشار الآفات الإجتماعية الغريبة عن قيم وأخلاق سكان الجزائر بفعل تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين نحو ولايات الجنوب قد صاحبه الارتفاع في حالات التهريب الحدودية التي بلغت أعلى مستوياتها اين يتم ايقاف كميات معتبرة من المخدرات و الاسلحة المهربة وغيرها من طرف حرس الحدود الجزائري: (مجلة الجيش، 2013، ص11) اذ يقتضي الأمر إعادة هيكلة الإدارات والقوات وتفعيل دورات التدريب المتقدمة على إدارة الطوارئ وجلب معدات حديثة إلى الخدمة بما يفيد رفع تكلفة تأمين الحدود في الفترات القادمة: (محمد عبر السلام، ص8).

كما ان التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي قد خلق في حد ذاته تحدي أكبر للجزائر يتمثل في "تحدي تأمين الجبهة او الحدود الجنوبية للجزائر" فالمتعارف عليه أنه لا وجود لدولة قادرة على احكام السيطرة بنسبة

100% على حدودها في الظروف العادية التي يسودها الامن و الإستقرار فما بالك ما تشهده دول الجوار الإقليمي مؤخرا من هشاشة الأنظمة الاقتصادية وغياب التنسيق الأمني و إنكشافية الحدود المشتركة في مقابل تفاوت مستوى المعيشة بين الجزائر و مالي، انتشار الأسلحة وغياب شريك مستقر على الجانب الآخر اين يكون التحرك فُرادي أي الجزائر لوحدها في تحصين الحدود المشتركة مما يزيد من مسؤولياتها و أعبائها المطروحة؛(محمد عبر السلام، ص8) حيث تتوزع مسؤوليات الجزائر بين تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحقيق رفاهية الفرد بدرجة أولى وبين ضرورة تأمين التراب الوطني في ظل تنامي النشاط الارهابي في طابعه العابر للحدود، فما تواجهه الجزائر اليوم على الصعيد الوطني من تحديات ذات أبعاد اقتصادية كظاهرة الفساد والرشوة التي باتت تنخر في ميزانية الدولة وتنهش في جسد المجتمع عائقا امام تحقيق التنمية المحلية ما يدفعها الى الرفع من وتيرة الانفاق العسكري تماشيا مع متطلبات الامن والاستقرار الوطني: (منصور لخضاري، 2013/2012، ص455)-ويوضح ذلك الجدول رقم (01)- كلها متغيرات تغذيها التحركات البشرية غير الشرعية عبر الحدود الى الجزائر قصد التوطن أو التسلل إلى أوروبا : (محمد عبر السلام، ص8).

الجدول 01 : "بيان تطور الإعتمادات المالية المرصودة لوزارة الدفاع الوطني

نسبة المجموع العام للإعتمادات برسم ميزانية التسيير لسنوات ما بين 2013-2016.

السنوات	المجموع العام للميزانية (دج)	الإعتمادات المخصصة لوزارة الدفاع الوطني (دج)
2013	4.335.614.484.000 دج	825.800.800.000 دج
2014	4.714.452.366.000 دج	955.926.000.000 دج
2015	4.972.278.494.000 دج	1.047.926.000.000 دج
2016	4.807.323.000.000 دج	1.118.297.000.000 دج

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات ما بين 2013-2016، محملة من الموقع الرسمي لـ "الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: <http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

تاريخ الاطلاع: 10/03/2018 .

فعلى غرار الأزمة الليبية وما تلاها من انحدار أمني خطير فاق استيعاب حدودها السياسية مع الجزائر نتيجة لتفجر الصراعات الأيديولوجيات والقبيلة بعد سقوطه نظام القذافي في ظل غياب جهاز الدولة و ما تغذيه مصالح الأطراف السياسية وحتى الحركات المسلحة في الداخل والخارج قد جعل من الداخل الليبي مرتعا لمختلف التنظيمات الإجرامية وتجار المخدرات والأسلحة التي تم نهبها من المؤسسات العسكرية، إذ تشير الإحصائيات اليوم إلى وجود أكثر من 30 مليشية ناشطة على التراب الليبي، في حين تم عبور أكثر من 10 ألف قطعة سلاح عبر الحدود الليبية مع دول الساحل، بالإضافة إلى تسلل أكثر من 3000 مقاتل من تنظيم "داعش أو ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية " للأراضي الليبية عبر الحدود المصرية و التونسية ومن سوريا والعراق حسب مصادر الخارجية الأمريكية:

(فاروق العربي، 2016، ص35) بالشكل الذي تتم تغذيته من طرف الأطراف والتدخلات الأجنبية كتدخل الحلف الأطلسي أو مصالح الدولة المتدخلة سواءً الأوروبية أو الولايات الأمريكية المتحدة، بالنظر للمعطيات والإمكانيات الاقتصادية المعتبرة لليبيا، كلها عوامل لا تساعد الأمن الوطني الجزائري ولا سيما في ظل هشاشة و شساعة الحدود المشتركة مما قد يفتح المجال لتوغل الجماعات والأفراد المسلحين عبرها، وهو الأمر الذي لا يختلف كثيرا عن ما يعيشه الساحل الذي يعتبر اليوم سوقا في مجال الأسلحة في ظل تفشل وحداته السياسية وعدم قدرتها على صد المد الإجرامي المنظم داخل أراضيها وتفشي ظواهر الرشوة والفساد بين أجهزتها الحكومية وكذا المؤسسة العسكرية بالشكل الذي يسهل عملية تسريب الأسلحة إلى التنظيمات الإرهابية وشبكات التهريب ووصول السلاح إلى أيدي المدنيين حيث أحصت الأمم المتحدة حوالي 2.2 مليون قطعة غير مراقبة في ظل تراجع معدلات النمو والتنمية الى نحو 0.6 % سنويا، أين يجعل من هذه الدول عالية وجار سوء كما يسميها بعض الباحثون في الشأن الإقليمي فيقدرون نسبة تكاليف الفشل الذي تتحمله دول الجوار بـ 80 % بمعدل خسارة 237 مليار دولار سنويا، إذ تصنف الجزائر اليوم ضمن أكثر الدول تضررا من الأزمة الأمنية في مالي بالنظر لطول وشساعة حدودها المشتركة بـ 1400 كلم وبشكل يضيّق على مستقبل أمنها واستقرارها الوطني مع تنامي هواجس انتشار الفوضى الإقليمية إلى الداخل الجزائري، إذ صرحت مصادر الأمن في الجزائر عن تمكنها من القضاء على 63 إرهابي وإيقاف 22 آخرون والقبض على 908 مهرب و 5449 مهاجر غير شرعي في حين أوقفت 251 تاجر مخدرات واسترجاع كميات معتبرة من الأسلحة والذخيرة تنوعت بين صواريخ (غراد/هاون) وقاذفات صاروخية انواع (RPG-7/RPG-2) و 41 رشاش تنوعت انواعه، بالإضافة الى البنادق المضخية والتكرارية / آلية كلاشينكوفية للصيد على نحو: (167 آلية كلاشينكوفية / 26 آلية سيمينيوف وغيرها خلال السداسي الأول فقط من سنة 2017: (مجلة الجيش، 2017، ص21) مما يجعل من حراسة الحدود الدولية أمر على عاتق الجزائر دون سواها وزاد من مسؤولياتها الأمنية حيث خصصت الجزائر ميزانية إضافية لمواجهة الوضع المكهرب حول حدودها السياسية سواء عبر؛ التنوع في أسلحتها المقتناة أو التزود بأنظمة مراقبة الكترونية متطورة لتأمين حدودها، إذ وقعت على عقد لعشرة سنوات سنة 2011 بقيمة 14.5 مليار دولار لشراء أنظمة ألمانية متطورة، وفي مسعى منها إلى حماية حدودها البحرية والبرية تجهز الجزائر اليوم مؤسساتها الأمنية بأنظمة حماية ومراقبة عالية التكنولوجيا على نخط الدول الغربية والإقليمية: (فاروق العربي، 2016، ص37-ص46).

1.2. الأبعاد المجتمعية :

كما أثار التزايد الكبير في أعداد المهاجرين الأفارقة السريين على مستوى ولايات الجنوب لاسيما منها تمنراست قد خلف قلق وسخط على مستوى سكان المدينة الأصلية لما يمثله هؤلاء النازحين من دخلاء ومنافسين في الوظائف بالالتفات إلى طبيعة المهاجر الإفريقي التي تنم عن الرضى بالعمل ولو بأجر زهيد دون تأمين بالمقارنة مع مطالب العامل الجزائري؛ وتتجلى مزاحمة أولئك الوافدين بطرق غير قانونية في مجالات: (عبد القادر كرتة، 2012، ص11) الأشغال والبناء و الحرف اليدوية، كما تطرح الهجرة غير الشرعية المطالبة بالجنسية الجزائرية لاسيما طوارق

الدول المجاورة المستقرون بالجزائر لفترة طويلة في ظل صعوبة التمييز بينهم وبين طوارق الجزائر، كما يمتد هذا الخوف من الإخلال بالتركيبة اللغوية والثقافية من خلال تداول لغات دخيلة على المجتمع الجزائري مثل "الهوسا": (سمير قط، 2013، ص13) .

ونتاجا لتفانم الأوضاع وتأزمها على مستوى دولة مالي خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي والصراع الذي اشتعل بينه وبين مختلف الأطياف الداعية للانفصال قد زاد من شدة معاناة نازحي مالي من طوارق وعرب وأفارقة حيث اضطرت الآلاف من الأسر إلى الفرار من مدتهم خوفا من ان تنالهم أعمال العنف والتطهير وعمليات التنصير التي تهاقت عليها منظمات الصليب الدولي في محاولة لطمس الهوية الإسلامية الأمر الذي قد يكرر سيناريو دارفور مرة أخرى في ظل غياب دور المنظمات الإسلامية : (محمد البشير أحمد موسى ، 2013، ص73) .

الأمر الذي يشكل في حد ذاته مأساة إنسانية تقع على الجزائر مسؤولية الدور و الإعانة خاصة وأنها أصبحت ملجأ لأعداد ضخمة من اللاجئين إذ قدرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الدولية عدد النازحين الماليين بأكثر من مليون نازح ولاجئ داخل وخارج مالي وفقا لتقاريرها الصادرة (2012/4/5) والتي أضيف لها (293.890) حسب تقرير المفوضية العليا للاجئين في جانفي 2013(1)، كما أعلنت المفوضية بتاريخ 08 سبتمبر 2015 أكثر من 380000 مهاجر حاول عبور حوض المتوسط نحو أوروبا خلال 2015 فقط نتج عنها أكثر من 2850 حالة غرق أو فقدان، وحسب ما صرحت عنه المتحدثة باسم المفوضية "ميليسا فليمينغ" أنه قد تم إحصاء نحو 3500 مهاجر ولاجئ قد فقدوا في البحر غالبيتهم أفارقة منهم الأطفال والنساء الحوامل هربا من الحروب والنزاعات المسلحة المدمرة لأوطانهم : (اسماعيل جنادي ، 2016، ص31).

إن التدخل الفرنسي العسكري في مالي لم يعزز فقط نفوذ وإصرار الجماعات المسلحة وحركات الانفصال في مواصلة المسار و استفحال وتنامي الأعمال غير المشروعة على غرار الجريمة المنظمة بشتى أشكالها، بل كان سببا أساسيا في تعطيل الجهود والحلول السلمية الدبلوماسية لدول الجوار لاسيما الجزائر و ترجيح كفة الحل العسكري في محاولة لمسح المبادرات التعاونية لدول الجوار، مما ساهم في تجدد المشاشة المادية والمعنوية في المنطقة : (جمال العبيدي ، 2013، ص74).

كما ان إصرار الجزائر على رفضها لأي تدخل أجنبي في المنطقة إنما هو وليد الخوف من تداعيات ذلك على أمنها الداخلي وذلك ما هو قائم حيث لعب التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي دورا مهما في تبني الجزائر -كما يرى بعض المحللين- في بادئ الأمر سياسة ترددية تراجعية تجاه ما يحدث في مالي وادى بها إلى اتخاذ كل اجراءات الحيلة والحذر والوقوف موقف الدفاع خشية التورط في معركة خارج حدودها قد تفقد السيطرة على انعكاساتها؛ وبالتالي رأت بعض الاتجاهات أن الدور الجزائري بعد التدخل العسكري الفرنسي اضحى قائم على استراتيجية "التوازن الهش" بين أطراف الصراع لضمان أمرين:

- ألا يمتد الصراع إلى الداخل الجزائري .

- منع الحركات الأزوادية من تشكيل كيان مستقل للطوارق لأن ذلك كفيل بأن يحدث تصدعا للجنوب الجزائري، وفي ذلك ذهب الجزائر إلى تبني آليتين لتنفيذ استراتيجيتها وهما :
 - التأثير على الحركات المسلحة في شمال مالي عبر التوسط للحوار.
 - إضعاف الحكومات المتعاقبة في مالي عبر عدم تفعيل التعاون الإقليمي.

حيث اتهمت الجزائر بالتراخي في مد الدعم العسكري للرئيس "توماتي توري" والتخلي عنه في حين عزت دراسات أخرى تراجع دور الجزائر في تلك الفترة إلى غياب الثقة بينها وبين شركائها الإقليميين الذين فضلوا التدخل الأجنبي في مقابل مانتقدت به الجزائر من داخل المجموعة الاقتصادية كونها اهتمت بعزل منافسيها الإقليميين والحد من نفوذ القوى الأجنبية في المنطقة على حساب اهتمامها بتنسيق موارد القوة في المنطقة لتنظيم دفاع إقليمي فعال في مواجهة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على حدودها الجنوبية: (امنة عيساوة وايناس شيباني ، 2013، ص17-ص18) .

وفي نفس السياق وبعد مرور 4 سنوات من التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي من خلال عمليتي "سيرفال" و "برخان" ونتيجة لتنامي واستفحال النشاط الارهابي والإجرام التنظيمي في المنطقة مما مس بالمصالح والأفراد الفرنسيين هناك * دفع فرنسا إلى التسريع من عملية تشكيل وتجهيز قوة عسكرية مشتركة بين 05 دول أفريقية عزلت منها الجزائر هي : موريتانيا، مالي والنيجر وبوركينا فاسو والتشاد، برعاية فرنسية أمريكية ، المبادرة الدفاعية الجديدة تهدف إلى :

تنمية فاعلية وكفاءة الجيوش المحلية بالمنطقة بمساعدة أمنية فرنسية أمريكية.

خلق قوة مشتركة قادرة على التحرك السريع تتوزع عبر الدول الخمسة المعنية بالتهديد الارهابي يتم تزويدها بإسناد عسكري وجوي فرنسي و امريكي مباشر باعتبارها كنواة لقوة أكبر تنتشر في المنطقة .
 مما يعنيه ذلك اجهاضا لاتفاقية دول الميدان التي تم انشاؤها قبل 07 سنوات من الآن بموجب اتفاقية تمارست الأمنية في صيف 2010 والتي ضمت كل من : الجزائر ومالي ، النيجر وموريتانيا وقد افرغت تماما من محتواها كما يرى احد الباحثين وذلك بسبب دخول 03 دول موقعه عليها ضمن اتفاقية جديدة في كنف تحالف دولي يضم فرنسا أين تم إستبعاد الجزائر من معادلة تصفية الارهاب في المنطقة من قبل فرنسا بعد أن كانت هذه الأخيرة تعتمد على استراتيجية التعاون معها كونها اكبر مكون عسكري في المكان لحل المشاكل الامنية والسياسية واتجهت نحو استراتيجية امنية سياسية جديدة مفادها التعاون المباشر مع دول المنطقة، التحول الاستراتيجي الذي فسره البعض على شاكلة الخبر الامني والعسكري الموريتاني " ولد محمد خيري" بأنه محاولة فرنسية للحد من نفوذ الجزائر في المنطقة، اعتقادا منها انها اصبحت تشكل منافس لفرنسا في السيطرة على دول الساحل والصحراء ومن الضروري لجم نفوذها المتزايد، في حين رأى المحلل والخبير السياسي الدكتور بن العامر عبد المجيد رفض الجزائر في الانضمام الى المبادرة الدفاعية الخماسية الجديدة كونها مشروع تحالف يضم دولة من خارج الاقليم وهي فرنسا وهو الأمر الذي يتعارض و قناعات الجزائر السياسية وتوجهاتها الأمنية : (محمد بن أحمد ، 2017، ص02).

كما أن التدفق الرهيب الذي شهدته الجزائر للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة بعد تطورات العنف بين الأطراف المتدخلة و الجماعات الانفصالية المتمردة من جهة والجهادية الإرهابية من جهة ثانية مما نال من شعب المنطقة ودفع به الى الهروب نحو دول الجوار الأمر قد فعل اليوم توترات دبلوماسية على حساب الجزائر ومكانتها الإقليمية نتيجة لسياسات وقرارات صناع القرار في البلاد المتخذة في سبيل الحفاظ على سيادة الدولة وأمنها الوطني كأولوية تتجاوز أي رؤى إنسانية ؛ فبعد ما أصبحت عليه سلوكيات النازحين السريين الأفارقة غير السوية لارتباطهم بشبكات وعصابات التهريب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة كالسرقة و القتل و الإعتداءات على السكان المحليين وتزوير الوثائق مما يهدد صراحة الأمن المجتمعي للجزائر ، واستدعى منها التحرك الإستعجالي و ردود فعل سيادية اتجاه تطورات الأزمة الإنسانية بما يرجح الكفة لصالح المصلحة الوطنية، وذلك ما جاء في تصريح وزير الخارجية الجزائري " عبد القادر مساهل " الذي صرح « بأن الشبكات المنظمة هي المتسبب في موجة النزوح الكبير للمهاجرين غير الشرعيين نحو الجزائر وأن الظاهرة قد أصبحت تهدد الأمن الوطني لإرتباطها بالإرهاب حيث يوجد حوالي 05 آلاف افريقي من بين المقاتلين الأجانب في التنظيمات الإرهابية في المنطقة بالإضافة إلى 800 مليون دولار كقيمة عائدات التهريب المقدرة سنويا حسب تقديرات الأمم المتحدة وعليه للجزائر كل الحق في الدفاع عن سيادتها وأمنها الوطني وأن لها قوانين تمنع الهجرة غير الشرعية عبر ترابها وتتعامل معها وفق اتفاقيات تربطها مع دول المصدر كالنيجر ومالي فيما يخص إعادة الآلاف من المهاجرين دوريا وبطريقة منظمة»، (أيمن ر ، 2017، ص03) فسياسات الترحيل التي هرعت إلى تنفيذها القوات الأمنية في الجزائر قد وضعت الجزائر أمام مأزق دبلوماسي دولي أخذ عليها وليس لها حيث أصبح ملف المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر وسيلة ضغط وتشويه لصورة الجزائر ومكانتها في عمقها الإستراتيجي من قبل أطراف دولية و غير دولية مستفاد من الوضع تزيد من عبئ ومسؤوليات الجزائر الإقليمية و الوطنية، ويكفي من ذلك ما صرحت به بعض التقارير المنظمة على غرار تقرير منظمة العفو الدولية الصادر لسنة 2016/2017 حول حالة حقوق الإنسان في العالم، والذي أتهمت فيه الجزائر بالتقاعس الحكومي عن إصدار قانون الحماية لحق المهاجر في اللجوء ولا سيما بعد الإشتباكات التي وقعت بين السكان المحليين ومهاجرين من بلدان إفريقية - يقول التقرير- في جنوب الصحراء الكبرى للجزائر على مستوى مدينتي " بشار و ورقلة " في مارس 2016 وفي تمناست بشهر جويلية وكذا الجزائر العاصمة في نوفمبر من ذات السنة، كما ذكر نفس التقرير المعاملة الجبرية لقوات الأمن الجزائرية للمهاجرين الأفارقة وكيف تم القبض على 1500 مهاجر ولاجئ من دول إفريقية و ابعادهم قسرا دون إرادتهم إلى النيجر في غضون أيام و إطلاق آخرين في مدينة تمناست الجزائرية ومنعهم من إستعمال وسائل النقل العمومي للحيلولة دون عودتهم إلى العاصمة الجزائرية : (منظمة العفو الدولية ، 2017، ص158).

إن التدخل العسكري الفرنسي في مالي لما كان له من دور كبير في تدويل الأزمة وعسكرتها وتوسيعه لبؤر التطرف على مستوى إقليم الساحل الإفريقي قد أدى إلى التأثير الأكبر على فعالية دور الجزائر في حل الأزمة على مختلف الأصعدة سواء الدبلوماسية أو الإقتصادية و انتشار النشاط الإرهابي وامتداده إلى ما بعد حدود الأراضي

الجزائرية الأمر الذي ترجم في محاولات شتى كانت أخطرها الهجوم الإرهابي على مركب الغاز تغتورين بيان أمناس في 16 جانفي 2013 وما عمقه من مشاكل انسانية كمشكلة التدفقات الضخمة للمهاجرين غير الشرعيين النافدين من مناطق النزاع في مالي نحوى الداخل الجزائري، بما أصبح يطرحه من تحديات إقتصادية و إجتماعية وسياسية من؛ تعطيل للجهود التنموية الإقتصادية على الصعيد الوطني الجزائري بما يحمله ذلك من احتمالية انتقال عدوى الفكر الانفصالي من دول الجوار إلى الجنوب الجزائري المصاحبة للمد الرهيب لحالات الارهاب والجريمة المنظمة في ظل صعوبة تأمين الجبهة الحدودية للجزائر بفعل الإدارة الفردية لها للحدود المشتركة وغياب الشريك القوي على الجانب الآخر.

2. الجهود الجزائرية في مواجهة تحدي التدخل العسكري الفرنسي في مالي:

إن تنامي مخرجات و إفرازات التدخل العسكري الفرنسي في مالي على المنظومة الأمنية الجزائرية قد شكل الدافع الأساس والمحفز الأبرز في مضيقها نحوى مقاربة تنموية سياسية بدرجة أولى تدعم علاقة حسن الجوار التي تجمعها مع دولة مالي وبحكم العلاقة التضامنية التي نشأ عليها البلدين، فمن خلال هذا العنصر سنحاول توضيح مدى قدرة و ادراك الجزائر لتهديد التدخل الفرنسي العسكري في دول الجوار على أمنها واستقرارها الوطني من خلال التطرق الى مجموعة الاجراءات والاتفاقيات والمشاريع التي ذهبت إلى العمل عليها قصد بناء جسر التواصل والثقة بين أطراف الأزمة من جهة وبين دول الجوار والدولة المتأزمة من جهة ثانية في علاقة تجمع بين متغيرين أساسيين : الأمن والتنمية ضمن قالب سياسي دبلوماسي بعيدا عن كل التدخلات الأجنبية المتلاحقة حول المنطقة.

1.2. الجهود السياسية :

تنطلق الجزائر في سياستها تجاه الأزمة في مالي من إيمانها بأن الحل السياسي هو المناسب والأقدر على حفظ الوحدة الترابية للدولة عبر صياغة منظومة حوار بين الماليين بأنفسهم تجمع بين تحقيق متطلبات التنمية والأمن في المنطقة عبر التركيز على رفض التدخل العسكري في شؤون الدولة، وخدمة لتلك المبادئ التي ينص عليها دستورها وتتضمنها ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية والعربية وغيرها، والتي تحكم علاقاتها السياسية الاقليمية والدولية قادت الجزائر تبعا لذلك دبلوماسية نشطة بين التوارق وحكومة مالي محتضنة في ذلك الكثير والعديد من فضاءات الوساطة بين الأطراف قصد الحد من مؤثرات الأزمة في المنطقة وذلك من خلال: (إلياس قسايسية ، 2013، ص02).

- العمل الذي يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية التنموية.
- والعمل الميداني الذي يشمل تغطية المتطلبات العسكرية والأمنية من خلال تبادل المعلومات وصولا للعمل الميداني المشترك.

وتدعيما لذلك التضامن وحسن الجوار الذي يجمعها بمالي السند الأكبر لها كما أكد عليه الساسة الجزائريون تم إنشاء لجان حدودية ثنائية تم مراجعتها بولاية أدرار يوم 16 أفرى 1995 والتي هدفت إلى تمتين الروابط بين البلدين وتعزيز عملية الحوار والتشاور بما يقطع الطريق أمام أي أطراف خارجية : (سفيان بنو ، 2012/2011، ص72). فعلى غرار جملة اللقاءات والاتفاقيات التي أكدت حرص الجزائر على مراقبة عملية إعادة الأمن والاستقرار في مالي منذ سبتمبر 1990 ثم لقاء بتمنراست في 6 جانفي 1991 مروراً باتفاقية باماكو 1992 إلى ندوة الأمن والتنمية التي انعقدت في نوفمبر 1993 والتي تمكنت الجزائر عبرها من إقناع الدول المعنية بالتركيز على التنسيق في مجال الأمن والتعاون الإقتصادي لتعزيز النسيج الاجتماعي والقدرات الخاصة لكل دولة قصد المواجهة الجماعية للتحديات المشتركة ولتذليل الصعوبات التي واجهت هذه الاتفاقية جاءت الوساطة الجزائرية في اللقاء الثاني بتمنراست في جوان 1994 : (سفيان بنو ، 2012/2011، ص63)، وصولاً إلى "إتفاق السلام" جويلية 2006 بإشراف من رئيس الجمهورية الجزائرية "عبد العزيز بوتفليقة" الذي تم إلحاقه بثلاث بروتوكولات تنظيمية في 20 فيفري 2007 إلا أن اشتداد حدة النزاع مرة أخرى أرجعت الجزائر بصفتها الوسيط إلى طاولة المفاوضات في 21 جويلية 2008 أين تم الإتفاق على وقف إطلاق النار، (2) كما انه وبفضل الجهود التي باشرتھا الجزائر قد أعطت الإنطلاقة الفعلية لمفاوضات السلم الشامل في مالي بدعم من المجتمع الدولي عبر تشجيع الجزائر للفرقاء الماليين للإنضمام إلى مسار السلم وتنسيق مواقفها حيث تم الإتفاق و التوقيع على وثيقة وقف إطلاق النار في 23 ماي 2014 من قبل الحركات المسلحة التي كانت تحتل مدينة كيدال وحكومة مالي، وقد سمحت مفاوضات السلم الشاملة المنعقدة بالجزائر باعتماد "اعلان وقف الاقتتال" ما بين 16 - 24 جويلية 2014 و كذا خارطة طريق المفاوضات قصد تعزيز اتفاق وقف إطلاق النار الذي سبق لنا ذكره (23 ماي) وكذا على آليات تنفيذه المتفق عليها في 13 جوان 2014: (إلهام غازي ، 2015، ص21)، و قصد التأكيد وتثمين تلك المكتسبات رافقت الجزائر جهودها الدبلوماسية بميكانيزمات أمنية لمواجهة مخزجات الأزمة في الساحل ولاسيما منها الوجود الارهابي في المنطقة فأنشأت لجان عملياتية مشتركة ووحدة للتنسيق والاتصال سنة 2010 : (إلياس قسايسية ، 2013، ص12-ص13).

كما أن الدبلوماسية الجزائرية لم تتوان في الدعوة إلى تكثيف جهود دول الساحل الشريكة لها من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب عبر التذكير و التحسيس بأهمية تجريم دفع الفدية بعد نجاح معركتها الدبلوماسية الرامية إلى تبني أممي للطرح الجزائري إنطلاقاً من أنها (الفدية) تشكل مصدراً هاماً لتمويل الجماعات الإرهابية فهران الدور الفاعل المحوري الذي يتأتى على الجزائر تأديته في منطقة الساحل والصحراء أثبت مصداقيته على المستوى المحلي الوطني للبلاد عبر تفعيل مشروع المصالحة الوطنية وقدرات الجيش والأجهزة العسكرية الأمنية من جهة ثانية : (مريم مهدي ، 2013، ص75) وتعزيزاً للتعاون الأمني بين الجزائر وعمقها الإفريقي الاستراتيجي وفي سعيها لمكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة عملت الجزائر على ربط المجال الأمني بالمجال القضائي الأمر الذي طمح اليه الوزير الجزائري السابق للعدل "الطيب لوح" في 15 ماي 2017 حيث دعى الى تعزيز التعاون القضائي مع الطرف المالي

من خلال تحيين الاتفاقية القضائية لسنة 1983 وتكييفها ومتغيرات الاقليم الراهنة من جهة و العمل على تقوية سبل التعاون القضائي قصد مجابه التحديات الأمنية خاصة منها الإرهاب وتجريم دفع الفدية تخفيفا لمصادر تمويله، الدعوة التي أكد عليها التوقيع على بروتوكول تعاون في المجال القضائي و القانوني بالعاصمة الجزائرية بين :الطيب لوح" و "مامادو اسماعيل كوناتي" لتقدم بذلك الجزائر الرؤية الشاملة لتفعيل دولة القانون والحق في المنطقة: (جريدة النصر). فالجزائر إذن بامكانها - ووفقا للمنطلقات السابقة - أن تكون رائدة على المستوى المغاربي والأفريقي كونها استطاعت أن ترافق عملية التنمية و استتباب الأمن في المنطقة، كما أنها قد قدمت أكثر من أي بلد آخر لدعم هدف تحقيق الأمن والسلام في المنطقة عبر مساهمتها ووساطتها في حلّ النزاعات في المنطقة وبأخص مالي الأمر الذي تؤكد جميع تلك الاتفاقيات التي أبرمت في الجزائر العاصمة أين تم عقد أكثر من 60 اجتماع على مستوى سنة 2012- على إثر تفجر الأزمة من جديد - ومثلها في سنة 2013 وكيف أنها تستضيف أكثر من 30 ألف لاجئ حتى الآن: (بوحنية قوي ، 2014، ص06).

2.2. الجهود الاقتصادية:

يرتبط الأمن بالتنمية ارتباطا وثيقا وديناميكيا ذو تأثير متبادل، مما يجعل كل منهما سببا ونتيجة في آن الوقت، فإذا افترضنا أن الأمن كمتغير مستقل يؤثر في التنمية كمتغير تابع فإن ذلك يحدث من خلال قناتين هما : عدالة التوزيع والاستقرار؛ بحيث يكون انتشار الأمن مكانيا بين أقاليم البلد الواحد يساعد على توسيع رقعة التنمية لتشمل جميع الأقاليم دون مراكز حضرية معينة، مما يحقق نوعا من تكافؤ الفرص أمام أفرادها الأمر الذي من شأنه تحقيق تنمية شاملة، فأما الاستقرار فيساهم انتشار الأمن في تحقيقه مما يوفر جوا من الثقة والثبات والاستمرارية أمام رجال الأعمال وأصحاب المشروعات والمستثمرين مما يدعم القاعدة التنموية في المجتمع، والعكس صحيح فإذا اعتبرنا التنمية كمتغير مستقل والأمن متغير تابع نجد أن التنمية من شأنها أن تؤدي إلى إختلال أمني واسع النطاق، كما من شأنها أن تساهم في ظهور مراكز حضرية جديدة تتركز في عدد قليل من المناطق مما يخلق الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وما يصاحبه من بطالة و غيرها الأمر الذي يساهم في إيجاد اضطرابات وتوترات داخلية.

و إسقاطا لذلك نستطيع القول أن الجزائر قد أدركت من خلال مقاربتها التنموية أن الوسيلة الوحيدة لتعزيز الاستقرار والأمن في القارة الإفريقية هي مواجهة مواطن الضعف السياسية و الإجتماعية التي ترتكز عليها النزاعات عبر معالجة الأمور بواسطة مبادرات الإدارة السياسية و الاقتصادية ومبادرات تدفقات رأس المال وطرق الوصول إلى الأسواق ومبادرة التنمية البشرية، وفي ذلك جاء الدور الحاسم للجزائر في مبادرة النيباد (الشراكة من أجل تنمية إفريقيا) من التأسيس إلى غاية العمل الميداني التنموي، ودفاعها عن ضرورة التعليم ومحاربة الجهل إيمانا بما جاءت به مقاربتها القائمة على ثنائية الأمن والتنمية لا يمكن الفصل بينهما وذلك ما أكد عليه وزير الخارجية السابق "مراد مدلسي" بإعتباره للتنمية محور أساسي وبارز في المقاربة الجزائرية : (سمير قلاع الضروس ، 2013/2012، ص164-ص165).

بالإضافة إلى ذلك و في سياق احتواء الأزمة في مالي والدعم المادي والمعنوي لدولة الجوار سارعت الجزائر إلى تقديم مساعدات معتبرة إلى لاجئي مالي على مستوى مخيمات أدرار و تمنراست وغيرها والتي شملت حتى مناطق توافد المهاجرين واللاجئين في دول الجوار كموريتانيا و النيجر وبوركينا فاسو خلال السنوات الفارطة أكدت بذلك على دأبها في تحسين علاقات التعاون وحسن الجوار والتضامن مع شعوب الدول الإفريقية وإدراكا منها للتبعات الإنسانية للأزمة في مالي على المحيط الجيوسياسي : (اسماعيل ج ، 2012، ص11).

إن إدراك الجزائر لماهية تهديد التدخل العسكري الفرنسي في مالي على منظومتها الأمنية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية هو الأمر الذي تجسد لنا جليا في مجموع الجهود الدبلوماسية و الاقتصادية التي جعلت من دور الجزائر الأبرز والأقرب لفهم طبيعة الأزمة والتعامل السلمي الجدي مع متغيراتها إلا أن ذلك لا يشكل إلا لاحقة لسوابق خبرات الجزائر في التعامل مع مثل هذه الأزمات الداخلية و التصدي للفكر التعصبي الإرهابي بحكم سجل انجازاتها المكمل بقدراتها على ردع المد الإجرامي وكسر شوكته في المنطقة، حيث تلعب ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية القائمة على مبادئ حقوق الإنسان على غرار بدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الدور الأساس في سبيل نجاعة فضاءات الوساطة بين الأطراف المتصارعة قصد الحد من مؤثرات الأزمة في مالي الجالبة للتدخلات العسكرية الأجنبية من جهة ثانية.

الخاتمة :

تسعى الجزائر ودون منها للتخلي عن مبادئها في دعم التعاون وحسن الجوار رسمت في ذلك إستراتيجية ظهرت من خلال الدور الفعال الذي لعبته في حل الأزمة في مختلف أطوارها، فعلى المستوى الداخلي أبدت الجزائر إهتماما - ولو كان محتشما- بجنوبها الكبير حيث خصصت مبالغ مالية واستحدثت مشاريعا تنموية خدمتية قصد العمل على النهوض به و الالتفات إلى متطلبات قاطنيه من سكان الجنوب وهي اليوم تتجه بمسعى أكبر وأكثر جدية لتفعيل تلك المشاريع انطلاقا من إدراك صانع القرار الجزائري أن واقع الأزمة في مالي على غرار مثيلاتها في إفريقيا وما نتج عنه من تدخلات عسكرية إنما هو في الأساس أزمة تنمية تتطلب مساندة مجتمع دولي فعال بالشكل الذي تطمح إليه شعوب المنطقة ووفقا لتوجهات إفريقية بحثة، وبناء مستقبل إفريقي أساسه تنمية إفريقية بالأفارقة وللأفارقة تحسيدا للأمن والتنمية بشكل يقي هذه الدول من هزات ومخلفات الأزمات الإقليمية من جهة و يقطع الطريق أمام تربصات وأجندة القوى الأجنبية ذات النفوذ بالجوار الإقليمي من جهة أخرى، إلا أن تلك الجهود المحلية ستبقى معرضة للمطبات والمثبطات ولربما الفشل إذا ما ظلت في قطيعة مع المنظومة الإقليمية الإفريقية بمعنى أدق؛ على الجزائر أن تلعب ذلك الدور المنوط بها في إدارة الازمات والدفع بعجلة التعاون في ابعاد أخرى لا على حساب اقتصادياتها و شعبها ودون ترك المجال والفراغ لغيرها في استغلاله، فالتعاون ضرورة والتبادل مطلوب بحكم ما تفرضه الحاجة والمصالح في الاقليم كحل نهائي وحاسم في وجه أي تدخل أجنبي يكرس مفهوم الهشاشة والتبعية الاقتصادية ويلغي معه كل اعتبارات السيادة و الاستقلالية، وتبعاً لما سبق نستطيع القول أن تفعيل هذا الدور

الإقليمي للجزائر مرهون بمدى التوظيف العقلائي للإمكانات الجيو-إقتصادية والمجتمعية عبر ترشيد الاستغلال والسياسات الوطنية وإيجاد عوامل القدرة المتمثلة في :

- التنوع في موارد الإنتاج خارج قطاع المحروقات من خلال استغلال الطاقات المتجددة .
- أهمية التحديث و التكنولوجيا على المستوى المؤسسي للدولة.
- تفعيل الديمقراطية المشاركة والعمل على رشادة الحكم وبناء دولة الحق والقانون قصد الحد من الفساد والجريمة المنظمة على المستوى المحلي.

و ذلك تماشيا مع النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة والمتمثلة في:

- النهوض بالاقتصاد الجزائري في ظل واقعية هشاشته واقتقاره للتغيير الهيكلي من حيث اعتماده على الثروات الباطنية (أين يشكل قطاع المحروقات 98 % من صادرات الجزائر في مقابل عدم قدرته على تحقيق الاكتفاء الغذائي في ظل ما صاحبه اعداد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين الآخذة في التصاعد من دخلاء ومنافسين على مستوى الوظائف بطرق غير قانونية غدت الأسواق السوداء على حساب الاقتصاد الوطني.
- استفحال الآفات والظواهر غير الشرعية في البلاد كالفساد اذ تم القبض على أكثر من 1514 تاجر مخدرات و 2076 مهرب للسلع أغلبهم من جنسيات إفريقية وأجنبية في ظل الإرتفاع الكبير في الإنفاق العسكري لمجابهة هذه التحديات إذ تعدت قيمة الإعتمادات المالية المقدرة بـ 825.800.800.000 دج من الإجمالي العام للميزانية : 4.335.614.484.000 دج لسنة 2013 إلى مايقدر بـ : 1.118.297.000.000 دج من الإجمالي العام للميزانية البالغة بـ : 4.807.323.000.000 دج سنة 2016
- ضعف وهشاشة مؤسسات المجتمع المدني وتبعيتها للسلطة السياسية في الجزائر في ظل استمرارية المرحلة الإنتقالية، مقابل تنامي التهديد الإنساني لمخرجات الأزمة في مالي على الأمن الجزائري .
- عدم كفاية الدور الذي تلعبه الجزائر في محيطها الجيوسياسية لاسيما منه تجاه أزمة مالي خاصة بعد التدخل الفرنسي في المنطقة الأمر الذي ينعكس سلبا على مكانة الجزائر الإقليمية، كلها عوامل تشكل في الأصل رهانات تنمية تقتضي من الجزائر ترشيد و عقلنة التوظيف لإمكاناتها وقدراتها الثابتة والمتغيرة إنطلاقا من؛ أهمية الموقع والعمق الجيواستراتيجي للجزائر وطاقاتها البشرية ، وعليه نستطيع القول أن إدراك مدى تأثير تبعات التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي على المنظومة الأمنية الجزائرية سيرتقن ويتوقف لا محالة بمدى هندسة و تفعيل المقاربة الجزائرية السوسيو-إقتصادية بالشكل الذي يضمن لها بناء استراتيجية تنمية بعيدة المدى تكفل لها تحقيق الريادة وامتلاك القدرة والحد من التدخلات الأجنبية على حدودها .

قائمة المراجع :

- الأخضر عمر الدهيمي(2010)، التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة : دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، ورقة بحثية ضمن ندوة علمية مقدمة يوم 8 فبراير، بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالملكة العربية السعودية، ص5.
- بقدي فاطمة (2013)، المسألة الطوارقية : المساعي الجزائرية لإحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل، ورقة قدمت في الملتقى الدولي الأول حول : المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي يومي 24 و 25 نوفمبر بجامعة 08 ماي 1945-قلمة/ الجزائر. ص 16.
- بن أحمد محمد (2017)، الجزائر لم تعد معنية بالمبادرة الدفاعية لدول الميدان : تشكيل القوة العسكرية المشتركة لدول الساحل تأكيد على فشل الفرنسيين في عملية برخان ، جريدة الخبر ، العدد: 8681 ، الاثنين 06 نوفمبر ، ص 02.
- بنو سفيان (2011/2012)، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي مالي والنيجر 1990- 2011 ، رسالة ماجستير(غير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، جامعة الجزائر3 بكلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص72.
- تقرير منظمة العفو الدولية (2017): حالة حقوق الإنسان في العالم لسنة 2016/2017، المملكة البريطانية: منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، ص158 متوفر على الموقع الإلكتروني : <http://www.amnesty.org> تاريخ الإطلاع: 15/02/2018
- ج اسماعيل (2012) ، 50 طن من الموارد الغذائية الأساسية والأفرشة والأدوية واللوازم الطبية: مساعدات إنسانية جزائرية إلى مالي، مجلة الجيش، العدد : 589، ص 11.
- جنادي اسماعيل (2016)، الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط : واقع مؤلم ينتظر الحلول، مجلة الجيش، العدد: 630، ص31.
- حصيلة السداسي الأول لسنة 2017 (2017): مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مجلة الجيش، العدد: 648، ص21.
- الحصيلة العملياتية لسنة 2015 (2016) : نتائج معتبرة وغير مسبوقه : القضاء على 157 ارهابي، مجلة الجيش، العدد : 630، ص20-ص21.
- ر أيمن (2017)، سيادة الدولة وأمنها أولوية : الجزائر لا تتلقى دروسا من أي شخص أو منظمة" وشبكات منظمة وراء " النزوح" الكبير للمهاجرين، جريدة الموعد اليومي، العدد : 1923، ص03.

- (٩)، تحيين الإنفاقية القضائية الموقعة بين البلدين في 1983، جريدة النصر ، تاريخ الدخول: 19 ماي 2017، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.annsaronline.com/index.php/2014/08-09-10-33-20/2014.08-23-11-15-15/72099-1983
- عبد السلام محمد ، "أمن الحدود" في المنطقة العربية، تقرير شركاء التنمية (بحوث استشارات تدريب)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص8 متوفر على الموقع الإلكتروني: www.pidegypt.org/download/forum-papers/9.pdf تاريخ الاطلاع : 24/02/2017.
- العبيدي جمال (2013)، الدولة المحاربة .. تدخل فرنسا في مالي ، ترجمة مجلة قراءات افريقية ،الرياض: المنتدى الإسلامي، مجلة قراءات إفريقية، العدد : 16، ص74.
- العربي فاروق (2016)، معضلة تأمين الحدود الوطنية في ظل العولمة والأزمات الإقليمية حالة الجزائر مع دول الجوار، استراتيجيا: مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية، العدد: 06، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبلية بالجزائر، ص35 .
- علالي حكيمة (2013)، طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي، ورقة قدمت في الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الامني الجزائرية في الساحل الافريقي يومي 24 و 25 نوفمبر بجامعة 08 ماي 1945 بقالة/الجزائر، ص29
- عيساوة امنية و شيباني ايناس (2013)، انعكاسات التدخل الفرنسي في شمال مالي على الدور الاقليمي الجزائري، ورقة قدمت في الملتقى الدولي الأول حول : المقاربة الجزائرية في الساحل الافريقي، يومي 24 و 25 بقالة /الجزائر، ص ص 17،18.
- غازي إلهام (2015)، جهود الجزائر لأجل الأمن والتنمية : مبادئ، إلتزام ونجاحات، مجلة الجيش، العدد: 621 ، ص21.
- قسايسية إلياس (2013)، الآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول " المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي يومي 24-25 نوفمبر بجامعة 8 ماي 1945 -قالة الجزائر، ص2.
- قط سمي (2013)، الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر : بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الداخلية، (مداخلة غير منشورة)القيت في الملتقى الدولي الأول حول " المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي يومي 24-25 نوفمبر بجامعة 08 ماي 1945 قالة الجزائر، ص13.
- قلاع الضروس سمي (2013/2012)، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير(غير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إستراتيجيه، جامعة الجزائر3، ص164-165.

- قوي بوحنية (2014)، الجزائر و الإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا : بين الدبلوماسية الأمنية و الإنكفاء الأمني الداخلي. تقرير مركز الجزيرة للدراسات، ص6.
- كتزة عبد القادر (2012) ، روبرطاج : الهجرة الإفريقية السمرء فير النظامية ، الحدث الشرقي، العدد: 667، ص11.
- لخضاري منصور(2013/2012) ، إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري:2006-2011، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي، جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص455.
- مجلة الجيش، الهجوم الإرهابي على مركب الغاز بتيفنتورين بولاية إليزي الجزائر تصر على مكافحة الإرهاب بكل حزم" لا تفاوض مع الإرهابيين"(2013)، مجلة الجيش، العدد: 594، ص14.
- مكافحة الجريمة المنظمة(2013) ، مجلة الجيش، العدد : 601، ص11.
- مهدي مريم (2013)، الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير(غير منشورة) تخصص الدبلوماسية، جامعة الجزائر 3 ، ص75
- موسى محمد البشير أحمد (2013)، قراءة في الأزمة الانسانية في مالي: أسبابها وتداعياتها على القارة الافريقية ،مجلة قراءات افريقية، العدد:16، ص73.
- B.Fodil, M.Hakim (2013), Menaces dures et discrètes : impacts sur la securité nationale et la stratégie pour y faire face, les Forces Terrestres Revue , n°38, Septembre.p.p.11-13